

قولي الله واما الديل علي كونه واحدا في صفاته في عدم المثال والظهور
في الوجودية هو انه لو كان معه تعالى الاخر يجب له ما يجب لله تعالى
ويستحيل عليه ما يستحيل علي الله تعالى ويجوز عليه ما يجوز علي الله
تعالى لم يخل من انهما اما ان يتساويا في الازالة او يتفقا وكلا القسمين
مستحيل اما الاول فانه لو اختلفا في الازالة خلق جوهر لا يقسم مثله
لزم تجزئهما معا وذلك لان قوودا رايتهما معا محال لانه اجتماع اليقينين
فاذا نفذت الازالة احدكما دون الاخر لزم تجزئها اما تجزئ من لم تنفذ
ارادته قطاهر واما تجزئ الاخر فانه مما مثلك يجب له حد لما يجب
للاخر واذ لزم تجزئهما معا لزم ان لا يوجد مادته ووجود الحوادث
شبهه وباليقين فيلزم من وجود الحوادث عدم المثال والظهور
له تعالى وهذا علي تقدير اخذك فيما هو اما الثاني وهو تقدير انهما
فقول هذا الاتفاق المخوض بين اليقين اما ان يكون جازيا
فيكون الاتفاق جازيا ايضا او يكون واجبا فانه يمكن ان يجوز
الاتفاق في اصاحه وعلى كمال التقديرين يلزم تجزئهما معا ايضا
اما علي الاول فظاهر ان العرض جواز الاتفاق وهو مستلزم
لجواز الاتفاق والاتفاق في وجوب الجوز لا يعرف انما هو اما
علي الثاني وهو ان الاتفاق واجبا والواجب لا يجوز تقيضه فيلزم
تجزئها اذ لم يقدركا منها مخالفة الاخر وان قدر احدكما علي
مخالفة الاخر دون لزم تجزئ الذي لا يقدر علي مخالفة وهو ظاهر
ولزم تجزئ الغاير علي مخالفة ايضا لانه مثاله ويلزم علي تقدير
الاتفاق واجبا ان اجازها تجزئها علي طريق اخر وهو انما الاتفاق

علي

علي ايجاد جوهر فوه فلك يمان ان تنفذ فيه قدرة كل واحد منهما
وارادته لانه جزو ذلك تركيب فيه بالفعل ولا بالقوة بل تنفذ فيه
قدرة الاول فاذا نفذت فيه قدرة الاخر لزم ان يوجد مكان جازيا
فاذا يلزم تجزئها ان لم تنفذ قدرها او تجزئ احدكما ان نفذت
قدرة الاخر ويلزم من تجزئ احدكما تجزئ الاخر لانه مثله ونظيره فان
قالت تحييق الجوز متوقف علي اتفاق قدرة كل من اليقينين وازالة
فيما اتفقت به قدرة الاخر وازادته فام لا يكون العالم مقسوما
بينهما فتمت من ينصرف كل منهما في قسمه ولا ينزعه في الاخر
فالجواب ان اتقسام العالم مستلزم لتحقيق من البراهين القاطعة
ان مجموع حقائق قدرة الاله وادائه بكل مكان واجب فاذا امان
ممكن الا وقد توجهت اليه قدرة كل من اليقينين وازادته فيلزم
الاتفاق وايضا لانه الذي لا يقدر علي تنفذ قدرته وازادته
في جميع الممكنات يكون عاجزا لا محالة فيلزم علي هذه التقديرين
معا جواب اخر احتصاص كل منهما بنوعين العالم لا يحالو اما ان يكون
باختيارهما فيصح قوله لان الغاير المتعارفين من الفعل والتركيب
ينصرف كل منهما في مفرد والاخر فيلزم التماثل واما بدون اختيار
فيحتاج الي تخصيص حكم عليهما فيلزم حده وشماله ان التخصيص
باله تخصص حال فظهر بوجهان التوحيد فساد اما ذهب اليه
الوحيية القايدون باليهمين اثنين وبه ثبت انه تعالى واحد في فعله
احد في شريكه في افعاله فيحصل مذهب المعتزلة القائلين بان
البدن خالق له فعله بقدرة او دعوى الله تعالى فيه وانه ان يسأل

195